# مجزرة الغوطة وكيمياوي الأسد

sna-sy.org/archives/1147

- August 21, 2022
- بيانات, مقالات

# مجزرة الغوطة وكيمياوي الأسد

في يوم الأربعاء بتاريخ 21 آب من العام 2013 أقدم نظام الأسد على ارتكاب مجزرة الكيمياوي في الغوطة الشرقية، إذ راح ضحية تلك المجزرة ما يزيد عن ( 1466 ) ضحية، معظمهم من الأطفال والشيوخ، نتيجة اختناقهم بغاز السارين، وقد أحدثت تلك المجزرة البشعة ردود أفعال دولية و محلية دفعت حكومة باراك أوباما آنذاك إلى إرسال البوارج الأمريكية إلى البحر المتوسط، تمهيداً لتوجيه ضربة عسكرية عقابية لنظام الأسد، وقد ذهبت معظم التوقعات آنذاك إلى أن ردّة الفعل الأمريكية ستكون شديدة الأثر على نظام دمشق، بل ربما مال البعض إلى أن تلك الضربة المتوقعة ربما ستطال رأس النظام أو أعوانه المقربين، إلّا أن الرئيس الروسي فلادمير بوتين سارع إلى احتواء الحنق الأمريكي، من خلال مبادرة عرضها على الإدارة الأمريكية، تقضي بتجريد نظام الأسد من ترسانته الكيمياوية، مقابل إلغاء الضربة العقابية، أي الاكتفاء بنزع أداة الجريمة وترْك المجرم طليقاً، فوافقت الحكومة الأمريكية آنذاك، بل ربما وجدت في مبادرة بوتين مخرجاً مناسباً لتتنصّل من مسؤوليتها كدولة عظمى حيال جريمة كبرى بحق المدنيين السوريين، فضلاً عن أن إدارة أوباما كانت مشغولةً آنذاك بالملف النووي الإيراني، إذ كان يسعى أوباما إلى إنجاز اتفاق مع إيران بخصوص ملفها النووي، وبهذا يكون نظام دمشق قد اجتاز أول اختبار لردّة الفعل الأمريكية، بل ربما كان عدول أوباما عن معاقبة الأسد بمثابة ضوء أخضر لاستمرار الجريمة، بدليل أن نظام الأسد قام بتكرار مجازره الكيمياوية بعد أربع سنوات ( مجزرة خان شيخون – نيسان 2017 )، ولم تكن ردّة فعل إدارة ترامب في حينها بأقل بهاتة من سلفه أوباما، إذ اكتفى باستهداف هنكارات أو حظائر فارغة للطائرات ، بعد أن أخبر الروس مسبقاً بموعد استهدافها.

لا تكمن التداعيات الخطيرة لمجزرة الغوطة، والمخرج الآمن الذي وفّرته صفقة ( بوتين – أوباما) في نتائجها المباشرة أو الآنية آنذاك وحسب، كما أنها لا تكمن فقط في ما أحدثته من مآسٍ على المستوى الإنساني للضحايا وذويهم وللسوريين عموماً، بل لعل فداحة تلك المجزرة تمتدّ لتصل إلى درجة الانتهاك الكامل والفاضح لمفهوم العدالة بجميع أبعادها الإنسانية والأخلاقية والقانونية، ونعني بذلك السيناريوهات التي تم من خلالها تبرئة المجرم ( الأسد) والاكتفاء بمصادرة أداة الجريمة ( الترسانة الكيمياوية)، وهذا يعني إخضاع مبدأ العدالة لسطوة تبادل المصالح، الأمر الذي يجسّد سابقة شديدة الخطورة في مسار العدالة وتطبيق القانون، فضلاً عن كونه قد أشرع الأبواب أمام الطغاة والمجرمين ليقوموا بارتكاب جرائمهم بكل أمن وطمأنينة.

على أية حال، إن مجزرة الغوطة ستبقى محفورة في ذاكرة السوريين، كما غيرها من مجازر عديدة أثبتت أن تريخ حكم آل الأسد لسورية لا يعدو كونه سلسلة من المجازر المتتالية، وإن قدرة حاكم دمشق وحلفائه من التملّص والهروب من العدالة الدولية لا يعني أبداً قدرته ولا قدرة المجتمع الدولي برمته من الهروب والتملّص من العدالة، فالجرائم بحق الشعوب لا تسقط بالتقادم، ولعل هذا يوجب على المجتمع الدولي أولاً، وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك يتوجب على جميع المرجعيات القانونية في العالم، أن تعيد النظر في سلوكها حيال مرتكبي الجرائم بحق الشعوب، وفي مقدمتهم نظام الأسد، ليس انتصاراً للضحايا وإنصاف الشعب السوري فحسب، بل انتصاراً لمفاهيم العدالة التي لا يمكن تجريدها أو عزلها من تجلياتها الواقعية المحسوسة، وإلّا فإنها تفقد مصداقيتها الجوهرية.

**اللجنة الإعلامية**
**الهيئة الوطنية السورية**
**2022-08-21**

www.sna-sy.org